سلسلة دراسات سياسية نظرية

الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة

التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق

أ . د . نصر محمد عارف
قسم العلوم السياسية / جامعة القاهرة



المملكة الاردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠٠٦/٤/٩٣٣

٣٢٠,٩
عارف ، نصر محمد
الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة : التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق / نصر محمد عارف . - عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، ٢٠٠٦ .
(٦٨) ص . - (سلسلة دراسات سياسية : ٢)
ر . إ : (٢٠٠٦/٤/٩٣٣) .
الواصفات : /العلوم السياسية // الأيدلوجيات/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبية الوطنية

ISBN 9957-416-08-1 (ردمك)

المركز العلمي للدراسات السياسية
ص . ب ٢٣٥١ عمان ١١٩٥٣ الأردن
هاتف : ٥٥١٩٣٠٧-٦-٩٦٢ +
فاكس : ٥٥١٩١٠٧-٦-٩٦٢+
البريد الإلكتروني : acps@acps.edu.jo
الموقــع الإلكتروني : www.acps.edu.jo

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

مطبعة الجامعة الأردنية



المحتويات



المقدمة

إذا كان علم السياسة يعرف بأنه «سيد العلوم» (Master Science) كما قال أرسطو[1] ، فإن حقل السياسة المقارنة - كأحد فروع علم السياسة - هو في موقع القلب من ذلك العلم ؛ إذ يمثل القوة الدافعة التي تنهض بعلم السياسة أو تقعده ، وتدفع نحو توسيع حدوده أو تحديدها حصراً وتضييقاً ، وفي الوقت نفسه فإن هذا الحقل هو مستودع المفاهيم والنظريات وطرائق البحث ومناهجه التي تحدد طبيعة علم السياسة ومجاله ، ونطاق دراسته في أية مرحلة من مراحل تطوره .

فمنذ أرسطو وحتى اليوم والأسئلة الكبرى التي يسعى علم السياسة إلى الإجابة عنها أو مقاربتها هي ذاتها القضايا التي يدور حولها حقل السياسة المقارنة ، فحينما كان علم السياسة ينشغل بمن يحكم ؟ وعدد الحكام ؟ ولمصلحة من يكون الحكم ؟ كانت تتم المقارنة بين الكيانات السياسية طبقاً لهذه المعايير ، وعندما انشغل علم السياسة بمصادر الشرعية ، والأصول الإلهية للحكم ، والفروق بين مدينة الإله ومدينة الإنسان ، وغاية الحكم وأهدافه . . . إلخ ، دارت المقارنة حول القضايا نفسها . وهكذا عندما تم تعريف علم السياسة بأنه علم الدولة ، أو السلطة ، أو القوة ، أو التخصيص السلطوي للقيم ، كانت السياسة المقارنة رديفه الذي تحدد ملامحه بحدود هذه التعريفات ورسومها .

ومن هنا ، فإن علم السياسة يكاد يتطابق مع حقل السياسة المقارنة سواء في حدود التحليل السياسي ، أو في موضوعاته ، أو في مفاهيمه ، غير أن الفارق الجوهري أن علم السياسة يعالج هذه

الموضوعات في فروعه المختلفة من زاوية ماهيتها وجوهرها ، بينما تتناولها السياسة المقارنة من زاوية البحث عن أوجه الشبه والاختلاف بين النظم والكيانات والظواهر السياسية المتباينة ، ومن ثم فإن تقييم حقل السياسة المقارنة ينبغي أن يتم من خلال النظر إلى منهجه أكثر من التركيز على موضوعه ؛ إذ إن موضوعه هو ذاته موضوع معظم - إن لم يكن كل - فروع علم السياسة الأخرى ، لذلك عندما انتقد ماكريدس وبراون (Makredes and Brown) حقل السياسة المقارنة لم يركزا على طبيعة الموضوعات التي يدرسها بمقدار تركيزهما على منهجيته ، فقد رأيا أن حقل السياسة المقارنة - عند انطلاق الثورة السلوكية - ليس مقارناً بالصورة المطلوبة ؛ إذ كانت دراساته الأولى عبارة عن دراسات لحالات كل منها مستقلة عن الأخرى ، وكذلك كانت دراسات وصفية روائية أكثر منها تحليلية مؤدية إلى بناء نظرية(٢) .

تستلزم دراسة التطور في حقل السياسة المقارنة في فترة ما - بداية - تقديم رؤية كلية لحالة علم السياسة في تلك الفترة ؛ إذ إنه بدون وضع هذا الفرع في إطار أصله ، ومن ثم تقديم صورة - ولو عامة - عن ذلك العلم الأم الذي ينتسب إليه حقل السياسة المقارنة ، لا يمكن فهم مدى ومقدار وحدود التطور في ذلك الحقل موضع الدراسة . ومن هنا ، فإن مقاربة الاتجاهات المعاصرة في دراسة السياسة المقارنة تستلزم - بداية - مجموعة من المحددات التي تشكل بصورة مباشرة أو غير مباشرة صيرورة التطور في هذا الحقل ، وهذه المحددات ينبع بعضها من داخل بنية العلم كعلم بصفة عامة ، أو بنية العلوم الاجتماعية بصفة خاصة ، أو بنية علم السياسة بصفة أكثر خصوصية . وبعد ذلك ينبغي

دراسة المحددات الواقعية النابعة من الظاهرة السياسية ذاتها في مجاليها الداخلي والدولي ؛ وذلك لأنه نظراً لطبيعة حقل السياسة المقارنة وموقعه في إطار علم السياسة ، ونظراً لطبيعة الظواهر السياسية التي يتعامل معها ، فإن أي تغيير في أية ظاهرة سياسية سواء على المستوى الداخلي (أي داخل الدول) أو على المستوى الدولي (أي بين الدول وفوقها) يكون له الأثر الفاعل بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تطور حقل السياسة المقارنة .

ثم بعد ذلك سوف نتناول الاتجاهات المعاصرة في هذا الحقل سواء على مستوى البنية المنهجية ، أو البنية الموضوعية . وأخيراً كان من اللازم مقاربة الأجندة البحثية في السياسة المقارنة عند نهاية القرن العشرين مقاربة واقعية من خلال تحليل الموضوعات التي تم نشرها في أهم مجلة أكاديمية في هذا المجال ، وهي مجلة «السياسة المقارنة» (Comparative Political Studies) لأنها تكاد تعكس - وبصورة أقرب ما تكون إلى الواقع - ماهية التطورات والاتجاهات المعاصرة في هذا الحقل . ولذا سنقارب دراسة الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة من خلال تحليل المحاور التالية :

* المحددات المعرفية للتطور في حقل السياسة المقارنة .
* المحددات الواقعية للتطور في حقل السياسة المقارنة .
* الاتجاهات المعاصرة في البنية المنهجية لحقل السياسة المقارنة .
* الاتجاهات المعاصرة في البنية الموضوعية لحقل السياسة المقارنة .
* الأجندة البحثية في حقل السياسة المقارنة عند نهاية القرن العشرين .



أولاً: المحددات المعرفية للتطور في حقل السياسة المقارنة

هناك ما يشبه الإجماع بين الدارسين للسياسة المقارنة على أن هذا الحقل العلمي تقوده مشاكله الواقعية وإشكالياته المعرفية[٣]؛ إذ يتحدد كل تطور فيه بأي من هذين العاملين أو كليهما معاً، ومع هذا وقبله فإن السياسة المقارنة كفرع من علم السياسة الذي هو بدوره واحد من العلوم الاجتماعية بصفة خاصة، والعلوم بصفة عامة سواء أكانت طبيعية أم إنسانية أم اجتماعية، ينطبق عليها نفس قانون التطور في السياسة المقارنة، أي التأثر بكل من المشاكل الواقعية والإشكاليات المعرفية، ولكن هذه العلوم تتأثر - أيضاً - في تطورها وبصورة أكثر بالتغير في النموذج المعرفي (Paradigm) السائد، وتتحدد بطبيعة فلسفة العلم المسيطرة في أية مرحلة من المراحل[٤]؛ بحيث يتم صياغة مجال العلم وفروعه، وطبيعة البحث فيه ومناهجه بحدود النموذج المعرفي السائد.

والمقصود بالنموذج المعرفي - في هذا السياق - هو تلك البنية الفلسفية التي تحدد طبيعة ومحتوى وأهداف العلوم بمختلف فروعها في مرحلة معينة، فالانتقال - مثلاً - من النموذج المعرفي المعياري الفلسفي (أو ما أطلق عليه ما قبل السلوكي) إلى النموذج السلوكي، ثم النموذج ما بعد السلوكي قد أحدث متوالية من التطورات داخل مختلف العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وعلم السياسة بصفة خاصة، وحقل السياسة المقارنة بصفة أكثر خصوصية؛ إذ انتقل التحليل من البنى الفلسفية والقانونية والخلفيات التاريخية إلى تحليل المؤسسات والنظم والسلوكيات وشبكات العلاقة، ثم انتقل بعد ذلك في مرحلة تالية إلى تحليل يركز بصفة أساسية على مخرجات العملية السياسية،

والفعاليات المجتمعية ، والأبعاد الاقتصادية للظاهرة السياسية .

ويعد تحليل وفهم هذا التحول في النموذج المعرفي السائد في أي علم من العلوم مقدمة أساسية لفهم هذا العلم ، وتحليل فروعه المختلفة ، ووضع التطورات الحادثة فيه والاتجاهات النظرية والمنهجية في سياقها العلمي الصحيح الذي يساعد على حسن فهمها والإصابة في تحليلها .

أما على مستوى السياسة المقارنة ، فنجد أن ذلك التحول في النموذج المعرفي الكلي قد أدى إلى تحولات فيما يمكن أن يطلق عليه النموذج المعرفي الجزئي ، أي الذي يسود حقل السياسة المقارنة ويحدد ماهيته ونطاقه ومناهجه ، فبعد انتهاء سيطرة النموذج المعياري الفلسفي مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، برز النموذج التنموي الذي ارتبط بأعمال «لجنة السياسة المقارنة»(Committee on Comparative Politics) المنبثقة عن «مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية»(Social Science Research Council) والتي أحدثت ثورة في حقل السياسة المقارنة من خلال تطوير مفهوم النظام السياسي الذي لا يقف عند المؤسسات الرسمية فقط ، وإنما يرتبط بتنويعة ضخمة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الأفراد والكيانات الاجتماعية والسياسية ، كذلك حاولت هذه اللجنة صياغة حقل السياسة المقارنة بصفة خاصة وعلم السياسة بصفة عامة على شاكلة العلوم الطبيعية من حيث الدقة والموضوعية ، والقدرة على التعميم والتنبؤ(٥) .

وبعد سيطرة النموذج التنموي على البحث في السياسة المقارنة لعقدين من الزمان ، نجد أنه منذ أواخر عقد الستينيات وبعد اكتشاف العديد من الباحثين الذين انشغلوا بدراسة العالم النامي أن الأهداف والطموحات التي أطلقتها الثورة السلوكية لم تتحقق ، ومن ثم ظهر

نموذج جديد - منذ بداية عقد السبعينيات - حاز على اهتمام عدد كبير من باحثي السياسة المقارنة ، ومن أبرز نظرياته «نظرية التبعية» و«النظرية الكوربراتية» و «النظرية البيروقراطية السلطوية»[٦] . . . إلخ ، ولكن هذا التطور الأخير قد أفقد حقل السياسة المقارنة الإجماع الذي ساده في المرحلة السلوكية ، حيث كانت فكرة التنمية هي جوهر ذلك النموذج والفكرة المركزية التي تدور حولها أبحاثه واجتهادات علمائه . أما في مرحلة ما بعد السلوكية ، فكما يرى «بيتر إيفانز» (Peter Evans) إن حقل السياسة المقارنة قد افتقد المركز ؛ إذ لم يعد هناك مركز موحد تتمحور حوله مختلف الجهود ، بل على العكس من ذلك ، إن ما يمكن أن يطلق عليه «مركز» هو عبارة عن مجموعة متنوعة من العناصر المنتقاة المتناقضة (Eclectic Messy Center)[٧] .

وقد ارتبطت بهذه التحولات تغيرات على مستوى النظرية والمنهج في دراسة السياسة المقارنة ، ففي مرحلة ما قبل السلوكية كان البحث في هذا الحقل يسعى إلى تقديم وصفات وتوصيات حول شكل الحكومة الأمثل ، ومحتوى الدستور الأفضل ، وطبيعة المؤسسات الرسمية الأكثر فعالية ، ثمّ جاءت المرحلة السلوكية التي تحول الاهتمام فيها إلى محاولة بناء نظريات عامة قادرة على الشرح ، والتحليل ، والتعميم ، والتنبؤ ، ومحاولة الوصول إلى علم خال من القيم على شاكلة العلوم الطبيعة . وأخيراً عاد الاهتمام مرة أخرى بمحاولة ربط حقل السياسة المقارنة - بل علم السياسة - بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، وتركز الاهتمام على المجالات البينية[٨] ، وذلك فيما عرف بالمرحلة ما بعد السلوكية .

وقد ارتبط بذلك - أيضاً - تحول في طبيعة ومجالات البحث

الامبريقي ؛ إذ ارتبطت الثورة السلوكية بدراسات المناطق ، ومقارنة النظم والمؤسسات ، ثم انتقل الاهتمام مع مرحلة ما بعد السلوكية إلى التعامل مع مجموعة اخرى من القضايا ، مثل : النظم الحزبية ، والسلوك السياسي ، والتغير في القيم ، والتحالفات الحزبية ، والسياسات العامة(٩) .

وبهذا نجد أن الأبعاد المعرفية قد أسهمت في تطوير السياسة المقارنة ، ونقلها من مرحلة لأخرى ، ولكن ينبغي إعادة التأكيد على أن هذا الحقل يتطور من خلال عاملين أساسيين ، هما : المشكلات الواقعية والإشكاليات المعرفية ، وبتفاعلهما يتقدم هذا الحقل وتتسع دائرة اهتمامه .

ثانياً : المحددات الواقعية للتطور في حقل السياسة المقارنة

متعددة هي القضايا الواقعية التي تحدد حركة واتجاه البحث في السياسة المقارنة ؛ إذ يتعلق بعضها بالموضوعات محل الدراسة ، ويتعلق البعض الآخر بالبيئة الدولية التي يقارن هذا الحقل بين مكوناتها ، أو البيئة المحلية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الباحثين الذين يقودون هذا الحقل العلمي ويوجهون دفته ، وهنا نستطيع أن نحصر – بإيجاز – أهم المحددات الواقعية التي تؤثر على تطور البحث في السياسة المقارنة فيما يلي :

١ . الصراع الأيديولوجي بين مدارس فكرية متعددة

هناك ما يشبه الإجماع بين دارسي السياسة المقارنة على أن هذا الحقل استطاع أن يحقق ثورة وانطلاقاً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ؛ لأنه ساده نوع من الصراع الأيديولوجي سواء على مستوى الأفكار والمدارس ، أو على مستوى النظم موضوع الدراسة والبحث(١٠) ، ففي النصف الثاني من القرن العشرين سيطر على حقل السياسة المقارنة والعلوم السياسية بصفة خاصة ، بل على العلوم الاجتماعية بصفة عامة تقليدان أساسيان ، أولهما : الليبرالية التعددية ، وثانيهما : الماركسية(١١) .

حدد هذان التقليدان ملامح النظم السياسية في العالم ؛ إذ تكاد النظم السياسية تنقسم بينهما ، وقد أدى ذلك إلى نوع من الحيوية والفعالية في حقل السياسة المقارنة نتيجة وجود نظم مختلفة ، مما فتح الباب أمام المقارنة بينها ؛ لأن من طبيعة عملية المقارنة أن يكون هناك

قدر من التشابه والاختلاف بين النظم موضع المقارنة سواء أكانت نظماً سياسية كلية (معنى دول أو حكومات) ، أو نظماً سياسية فرعية (مثل : الأحزاب والبرلمانات) ، أو نظماً إدارية عامة أو محلية .

وقد رأى «هاورد فيورده» (Haward Wiarda) أن الاتساع في نطاق ومجال دراسات السياسة المقارنة يعود إلى أنه كانت هناك أسئلة محورية متعددة يتصارع معها الباحثون وحولها ، وهذه الأسئلة تضمنت مساحة واسعة من القضايا والنظم ، مثل : الرأسمالية في مواجهة الشيوعية ، والديموقراطية في مواجهة الشمولية أو السلطوية ، والسوق الحر في مقابل التخطيط المركزي ، والتطور السياسي في مواجهة الثورة السياسية(١٢) .

ومع انتهاء الصراع الأيديولوجي بنهاية الحرب الباردة وسقوط سور برلين ، وما صاحب ذلك من تراجع للنظم الاشتراكية تراجعاً يقترب من الزوال أمام الهجمة الكاسحة لليبرالية الاقتصادية والسياسية ، أصبحت السياسة المقارنة في أزمة حقيقية استوجبت من باحثيها وعلمائها العمل على إعادة تعريف مضمونها وتحديد محتواها ، ومن ثم إعادة تعريف الظواهر محل الدراسة ، وإعادة صياغة الأسئلة التي تسعى السياسة المقارنة للإجابة عنها . ومن هنا مثلت حركة العولمة وما حملته من قيم ومفاهيم نقطة تحول في حقل السياسة المقارنة ؛ إذ جعلت العديد من الباحثين يرون أن السؤال الأساسي الذي يواجه الحقل هو : هل أصبح من المحتم على جميع الدول أن تتبع النموذج الانجلوسكسوني في الحكم ، ومن ثم الإنخرط في نموذج العولمة ؟ وهل هنالك إمكانية لإيجاد طرق أخرى لتطويع أوتكييف هذا النموذج؟(١٣) .

٢ . ظهور نظم سياسة جديدة

إن ثاني أهم محدد من المحددات الواقعية للتطور في حقل السياسة المقارنة هو ظهور دول جديدة مستقلة ، ولم يكن للباحثين في السياسة المقارنة سابق عهد بها[١٤] ؛ فهذه النظم تقدم للحقل مجالاً جديداً للبحث واختبار الفرضيات ، وتوسيع دائرته ونطاق اهتمامه ، وتعدد البدائل أمام باحثيه لإجراء دراسات مقارنة بين دول مختلفة ونظم حكم متعددة .

لقد أسهمت حركة الاستقلال عن الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، وما رافقها من ظهور دول جديدة - بالإضافة إلى الصراع الأيديولوجي الذي سيطر على الساحة الدولية منذ ذلك الحين - في إحداث ثورة في حقل السياسة المقارنة ؛ نظراً لأن هذه الدول كانت الميدان الأساسي لدراسات رواد السياسة المقارنة وباحثيها ، وفيها تمّ اختبار معظم إن لم يكن كل فرضياتها ونظرياتها ، بحيث كان أهم ما ميّز هذا الحقل في المرحلة السلوكية أنه تجاوز الاقتصار على دراسة النظم السياسية الغربية الذي كان سائداً إبان المرحلة التقليدية ، وأصبح منشغلاً بدراسة نظم جديدة تقع خارج دائرة الحضارة الغربية .

غير أنه من الضروري التأكيد على أن هذا العامل لا يؤثر بصورة إيجابية في تطوير حقل السياسة المقارنة ودفعه للتمدد والتجدد والتعمق ، إلا إذا تلازم مع العنصر السابق المتمثل في اختلاف الأطر الفكرية ، أو المرجعيات السياسية ، أو ما أطلق عليه الصراع الأيديولوجي ، وذلك لأن التجربة الواقعية أثبتت أن مجرد بروز نظم ودول جديدة في مرحلة تالية لمرحلة الثورة السلوكية لم يؤد إلى تطور الحقل وتقدمه بنفس الدرجة ، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط

المنظومة الاشتراكية في شرق أوربا تزايد عدد الدول المستقلة بحوالي (٢٥) دولة ، ولكن هذا التزايد لم يؤد إلى أي تغيير في بنية السياسة المقارنة أو منهجيتها ؛ لأن ازدياد هذا الكم من الدول صاحبه انحدار وتدهور في استقلالية وخصوصية الدولة ذاتها تحت تأثير مفهوم القرية العالمية ، ثم تأثير مفهوم العولمة وتوابعه من علاقات تجارية وتبادل دولي ، بحيث بدا وكأن نهاية الحرب الباردة قد أرّخت لظهور دول مستقلة جديدة ، ومن ثم زيادة في عدد الدول ، ولكنها - في الوقت نفسه - أرخت أيضاً لبداية تضاؤل استقلالية الدولة ذاتها وتدهور خصوصيتها(١٥) .

٣ . طبيعة المشكلات والظواهر السياسية

قد لا يكون من الضروري إعادة التأكيد على أن حقل السياسة المقارنة يتعامل مع المشكلات والظواهر السياسية الواقعية أكثر من تعامله مع الأفكار السياسية أو التاريخ السياسي ، وهذا يجعل من باحثي السياسة المقارنة وعلمائها شديدي الحساسية لتغيرات الواقع وحاجاته ، ومن ثم فإن أية منظومة فكرية ، أو نموذج معرفي ، أو نظرية ، أو منهج يجب أن يتم تقويمها من قبل باحثي السياسة المقارنة لتحديد مدى قدرتها على فهم الواقع ، وفك شفرته ، وتحليله بصورة فعالة وناجعة ؛ إذ يظل الباحث في السياسة المقارنة متمسكاً بأطره النظرية والمنهجية طالما كانت تعينه على فهم الواقع وتحليله وتفسيره ، أما عندما تفشل في ذلك أو تكون غير قادرة على التعاطي مع الواقع ، فإنه يجد نفسه مضطراً لأن يتجاوزها إلى أطر جديدة ، أو أطر قديمة أعيد إحياؤها .

ولذلك نجد أنه منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين برزت العديد من المشكلات الواقعية ، واستجدت مجموعة من الظواهر السياسية ، مثل : إدماج جماعات المصالح في جهاز اتخاذ القرار للدولة الحديثة ، وتحقيق السلام الاجتماعي من خلال إدماج اتحادات العمال ومجالس الإدارة والمنظمات الحكومية في صنع السياسات الصناعية ؛ بما يضمن مشاركة رجال الأعمال والعمال وصانعي السياسات العامة في توفير الضمان الاجتماعي وتحقيق الإصلاح المؤدي إلى رفاهية المجتمع ، كذلك تتطلب قضايا التعليم وقضايا التغيير الاجتماعي والاقتصادي تحديد أي الجماعات الاجتماعية التي يجب أن يتم التشاور معها عند وضع سياسة معينة ، وغيرها من الموضوعات التي رأي علماء السياسة المقارنة أن كلا المنظورين الليبرالي والماركسي غير قادرين - كل على انفراد - على تقديم حلول لها ، لذلك وجب البحث عن أطر نظرية جديدة تتجاوز ما كان موجوداً في المرحلة السلوكية(١٦) .

٤ . طبيعة العلاقة بين العلم والمجتمع السياسي

قد لا يتسع المجال في هذه الدراسة لمناقشة تلك العلاقة المعقدة بين العلم وممارساته ، وبين المجتمع بكل مستوياته وقواه ، فذلك موضوع يتصدر له علمان كاملان : أولهما يتناول علاقة العلم بالمجتمع بصفة عامة ويعرف بـ «علم اجتماع المعرفة» ، وهو يقوم على افتراض أن المجتمع وقواه السياسية والاقتصادية لهم التأثير الأقوى على توجهات العلم واهتماماته ، بل أحياناً نتائجه إلى درجة يمكن معها إرجاع نظريات العلم ومناهجه وخلاصاته ونتائجه إلى ظروف أو ضغوط أو محددات اجتماعية عينة . وثانيهما يتناول علاقة العلم مع العلماء أو

مع المجتمع العلمي الذي أنتج وينتج هذا العلم ، ويعرف بـ «علم اجتماع العلم» ، وينصب تركيزه الأساسي على دراسة القوى الموجودة داخل المجتمع العلمي ؛ أي قوى التمويل ، والإدارة ، والإشراف ، وعلاقات العلماء بمؤسساتهم واتحاداتهم وناشريهم . . .الخ . ويقوم هذا الحقل على افتراض أن المجتمع العلمي مثل باقي المجتمعات الإنسانية تسوده علاقات الصراع والتنافس القوي ، والرغبة في التحكم والسيطرة ؛ بما يؤثر على استقلالية وقدسية الحقيقة بوصفها غاية عليا للعلم ، تسعى للوصول إليها عقول الباحثين وأفئدتهم ، بل قد ينقلب الحال إلى الحد الذي يجعل الحقيقة - عادة ما - تتشكل بمصالح وأهداف الساعين للوصول إليها .

ويكاد حقل السياسة المقارنة يكون من أكثر حقول العلوم السياسية تأثراً بهذين النوعين من القوى الاجتماعية ، ولعل مراجعة تاريخه خلال القرن العشرين تؤكد - بما لا يدع مجالاً للشك - تلك الفرضية ؛ لأنه ظهر وتطور في البيئة الاجتماعية والأكاديمية الأمريكية التي مثلت حاضنة للعلوم الاجتماعية في العالم منذ الحرب العالمية الأولى ؛ وذلك نظراً لطبيعة المجتمع الأمريكي وانفتاحه أمام هجرات العقول والكفاءات ؛ ونظراً للظروف الطاردة في المجتمعات الأخرى خصوصاً المجتمعات الأوروبية في الفترة ما بين الحربين العالميتين .

وفي دراستها لأصول العلوم الاجتماعية الأمريكية ، شخّصت «دورثي روز» (Dorothy Ross) هذه العلوم بأنها ليبرالية عملية ، مسطحة في رؤيتها التاريخية وقناعاتها التكنولوجية ، وقد تمت صياغتها على نموذج العلوم الطبيعية أكثر من نموذج العلوم التاريخية ، وأن هذه العلوم تستبطن الأيديولوجية الفردية الليبرالية(١٧) .

وإذا ما فهم ذلك في ضوء طبيعة وبنية المؤسسات التعليمية الأمريكية خصوصاً الجامعات ، فإن الصورة تكون أكثر وضوحاً من حيث شكل التأثير المتوقع على تطور أي من الحقول العلمية التي نشأت ونمت في هذه البيئة الأكاديمية ، فالجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية معتمدة على المجتمع وخادمة له في الوقت نفسه ، وهذا يجعل من العلم سلعة تقدمها الجامعة للمجتمع حتى تحصل على التمويل اللازم لاستمرارها ، وتجذب الاستثمارات الضرورية لتنفيذ المشروعات البحثية التي تنشغل بها ، ومن ثم أصبح العلم نوعاً من الصناعة التي تقدم سلعاً اجتماعية معينة ، وهذا ما يجعل الجامعة تخدم البنية الرأسمالية وتنتج سلعاً علمية تحمل رؤية النخبة الاقتصادية والسياسة الأمريكية للعالم(١٨) .

وبخروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها وتحولها إلى قوة دولية عظمى أصبحت السياسة المقارنة من أهم الحقول العلمية ؛ لأنها تقدم لصانعي السياسة الأمريكيين الفهم والتحليل اللازمين لصياغة سياسات دولية تحافظ على المصالح الامريكية في العالم سواء المصالح السياسية أوالاقتصادية . وبانتقال الولايا ت المتحدة الأمريكية الى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، إذ أصبحت القوة الدولية الوحيدة التي تعيد تشكيل النظام الدولي في صورة جديدة ، وتدفعه نحو تحقيق صورة من العولمة تتفق مع مصالحها وأهدافها وتصورها للعالم ، وفي ظل ذلك التحول لابد أن يستجيب حقل السياسة المقارنة وأن تتغير أجندته البحثية بالتركز على الموضوعات ذات الأهمية في استراتيجية المجتمع الذي يتولى علماؤه وباحثوه قيادة العمل العلمي في هذا الحقل .

ثالثاً : الاتجاهات المعاصرة في البنية المنهجية لحقل السياسة المقارنة

منذ أن دعا ديفيد ايستون (David Easton) في دراسته المنشورة عام ١٩٦٩م إلى القيام بثورة جديدة في علم السياسية[١٩] ، وهناك حالة من المراجعة الشديدة للمرحلة السلوكية وإنجازاتها ، وقد تبلورت هذه المراجعة في عقد الثمانينيات من القرن العشرين في صورة تدشين مرحلة جديدة من السياسة المقارنة بصفة خاصة والعلوم السياسية بصفة عامة ، أطلق عليها مرحلة «ما بعد السلوكية» مترافقة مع ما عرف في الفلسفة والآداب والفنون ومجمل العلوم الاجتماعية بمرحلة «ما بعد الحداثة» .

وقد انطلقت مرحلة «ما بعد السلوكية» من نقد السلوكية ذاتها ؛ إذ تركز النقد على مبالغة السلوكية في الانشغال بالوسائل والأدوات على حساب الجوهر ، وبالتنظير التأملي أكثر من التنظير المتعلق بالواقع السياسي ، وبالحياد الأكاديمي المحافظ أكثر من التحول الاجتماعي المتقدم[٢٠] ، ومن ثم برزت الدعوة إلى ضرورة إعادة التواصل بين علم السياسة ومختلف العلوم الاجتماعية والطبيعية ، بحيث تستفيد السياسة المقارنة من علم البيولوجيا مثلاً ، كما تم إعادة الاعتبار لمفهوم الدولة الذي تم تهميشه طوال المرحلة السلوكية[٢١] ، وأعيد الاعتبار للقيم بعد الإغراق في مقولات الحياد الأكاديمي والعلم الخالي من القيم .

وبدأت ملامح مرحلة «ما بعد السلوكية» تظهر في السياسة المقارنة على المستويين النظري والمنهجي بصورة تؤكد على تجاوز قيود وحدود المنظور السلوكي في البحث السياسي المقارن ، فعلى **المستوى المنهجي**

بدأت تتبلور القضايا التالية :

١ . التركيز على الظواهر المتكافئة وليس الظواهر المتطابقة أو المتشابهة[٢٢] ؛ إذ يتم تجاوز التشابه في الأبنية والوظائف للبحث عن التكافؤ بينها ، وهذا إذا ما تم تطبيقه يوسع من نطاق المقارنة ويخرجها من دائرة التمركز حول التجربة الأوربية ، ويسمح بدراسة ظواهر كانت تعد في السابق خارج دائرة السياسة المقارنة .

٢ . تضييق نطاق الدراسة مكانياً وكمياً مع تعميقها زمانياً وموضوعياً ، فقد خلص جبرائيل ألموند (Gabriel Almond) إلى أن حقل السياسة المقارنة قد بدأ يتجه نحو تضييق نطاق دراساته ، وذلك بعد أن فشلت البرامج ذات النطاق الواسع التي تشمل العديد من الحالات – والتي سادت في بداية عقد الستينيات – في تحقيق أهدافها التي حددتها لنفسها[٢٣] . وفي الاتجاه نفسه دعا هارى ايكشتين (Harry Eckstein) إلى أن يعدّل حقل السياسة المقارنة من منهجيته من خلال ثلاثة استراتيجيات ، هي[٢٤] :

أ- لابد أن ينظر إلى حقل السياسة المقارنة على أنه حقل يتعامل مع التحليل الكلي للظاهرة السياسية (Macro Politics) ، ولكن عند اختيار الظواهر محل الدراسة لابد من التركيز على المستوى الجزئي (Micro Politics) .

ب -ضرورة دراسة السياسة المقارنة من حيث عمقها التاريخي (Historical Depth) .

ج- ضرورة دراسة موضوعات السياسة المقارنة في مداها واتساعها الطبيعي الذي توجد عليه واقعياً ؛ أي الإلمام بالظاهرة في امتداداتها الموضوعية .

٣ . إدماج العلاقات الدولية في السياسة المقارنة ، فمنذ نهاية عقد السبعينيات وحتى اليوم وهناك اتجاه في علم السياسية استطاع أن يدمج بين العلاقات الدولية والسياسة المقارنة[٢٥] ، وهذا الدمج فرضته ظروف التحول في بنية النظام الدولي إلى الأحادية القطبية وما رافقها من أيديولوجيات ، مثل : العولمة ، وحرية السوق ، والتحول الديمقراطي ، إذ أصبحت هذه القضايا أساسية في العلاقات الدولية ، وفي الوقت نفسه ظواهر محورية في حقل السياسة المقارنة ؛ فحقوق الإنسان ، والديمقراطية ، وحقوق الأقليات ، والصراعات العرقية ، والتحول إلى القطاع الخاص ، هي معايير التعامل الدولي التي على أساسها تقدم المعونات أو تفرض العقوبات ، أي أن أجندة العلاقات الدولية هي ذاتها أجندة السياسة المقارنة .

أما على **المستوى النظري** ، فقد تشكلت البنية النظرية للسياسة المقارنة في مرحلة ما بعد السلوكية من الاقترابات التالية :

*** اقتراب الاقتصاد السياسي**

يعتبر أنصار هذا الاقتراب أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة ، ومن ثم فهي تعتمد بصورة أساسية على الظاهرة الاقتصادية ، لذلك وضعوا مجموعة من الشروط الاقتصادية التي جعلت سبباً أساسياً لتحقيق الديمقراطية السياسية ، وهذه الشروط تتمثل فيما يلي[٢٦] :

١ . وجود اقتصاد أكثر توجهاً نحو السوق .

٢ . وجود مستوى اقتصادي وتكنولوجي عال .

٣ . وجود تقاليد ثقافية أكثر تسامحاً ، وأقل انغلاقاً ، وأكثر قابلية للحلول الوسط .

٤ . وجود مستوى عال من التعليم .

٥ . وجود درجة عالية من التمدن .

٦ . وجود تعددية اجتماعية بما فيها وجود طبقة برجوازية قوية ومستقلة .

ويرى كثيرون أنّ هذا الاقتراب ما هو إلا ردّ فعل على الدراسات الأولى في التنمية السياسية - في بداية عقد الخمسينيات - التي تجاهلت المتغيرات الاقتصادية ، والتي قد يكون تجاهلها لهذا البعد ناتجاً عن ظروف المرحلة ، حيث كانت الحدود بين الحقول العلمية أكثر حدة منها الآن ، والعمل فيما بين الحقول (Interdisciplinary) أقل تقديراً ، وكان استقلال المتغيرات السياسية عن المتغيرات الاقتصادية أمراً مفترضاً بصورة قوية ؛ لأن ارتباطهما معاً كان يعد فكرة ماركسية(٢٧) .

وعلى الرغم من ارتباط اقتراب الاقتصاد السياسي بفهم وتحليل عملية التنمية ، إلا إن السعي لإيجاد نظرية اقتصادية للسياسة كان أعم وأكثر شمولاً ، فمنذ أن نشر «أنتوني داونز» (Anthony Downey) كتابه «نظرية اقتصادية للديمقراطية» ، كانت هناك العديد من المحاولات لتطبيق« نظرية الفعل الرشيد» (Theory of Rational Action) في تحليل السلوك السياسي والأبنية والمؤسسات السياسية ، وكانت هذه المحاولات ناجحة إلى حد كبير ، وساهمت في تطوير ما عرف «بالاقتصاد السياسي الجديد» (New Political Economy) ، وقد أعتبرت اسهامات الاقتصاد السياسي أسلوباً جيداً لتطوير «نظرية الفعل الرشيد» التي تعد من أفضل الوسائل لتحليل وفهم السلوك السياسي .

* اقتراب الكوربراتية (Corporatism)

إذا نظرنا إلى محاولات التعريف بالكوربراتية ، نجد أن هناك تعدداً وتنوعاً يرتبط بتعدد وتنوع محاور التركيز وزوايا النظر لهذا المفهوم ، فهناك من يركز على الخصائص البنيوية ، وهناك من يركز على التوجهات والاتجاهات الثقافية ، فقد ذهب «فيليب شميتر» (Philippe Schmitter) الذي يعد أشهر من عرّفها إلى القول : «أن الكوربراتية نظام من تمثيل المصالح تنتظم وتتآلف فيه وحدات تأسيسية في عدد قليل من الفئات المتمايزة وظيفياً ، والهيراركية تنظيمياً ، والإكراهية أو الإجبارية في الانتماء إليها ، والمعترف بها من قبل الدولة ، بل قد تكون الدولة هي التي أنشأتها أصلاً ، وتمنح هذه الوحدات حق احتكار تمثيل الفئات المندرجة داخلها مقابل مشاركتهم في اختيار القادة وتنظيم المطالب والمساندة»(٢٨) .

كذلك عرفها «هاورد فيورده» (Haward Wiarda) بأنها نظام للسلطة وتمثيل المصالح مستمد أساساً - إن لم يكن كلية - من الفكر الاجتماعي الكاثوليكي الذي يركز على التمثيل الوظيفي ، واندماج العمل ، ورأس المال في نظام هيراركي ذي نسيج متسع ، ومتجانس ، واحتكاري التمثيل ، وذي وحدات محددة بصورة وظيفية ، وتتم قيادته وتوجيهه من قبل الدولة(٢٩) .

وخلاصة القول : تمثل الكوربراتية إطاراً نظرياً يسهم في شرح وتفسير الظواهر السياسية من منظور مقارن ، فهي تشير إلى توجهات هامة ، وتقدم افتراضات واقتراحات بتحديد بعض العناصر الفاعلة في العملية السياسية ، وتؤكد على الأهمية المركزية لروابط الدولة - الجماعات في شرح اختلاف مخرجات النظم السياسية ، وتعطى

أهمية خاصة للعلاقات البنيوية القانونية في تلك الروابط بين الدولة والجماعات(٣٠) .

* اقتراب علاقات الدولة – المجتمع

جاء اقتراب علاقات الدولة – المجتمع ، بالإضافة إلى تحليل السياسات العامة ، كرد فعل مباشر على انغماس النموذج التنموي ونظرياته في التركيز على مدخلات النظام السياسي ، وعدم إعطاء اهتمام مساو للمخرجات السياسية وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات ؛ وذلك انطلاقاً من الرؤية اليبرالية التي ترى أن الدولة حكم بين الجماعات ليس أكثر ، لذلك كان اقتراب الدولة – المجتمع يعد بمثابة محاولة لتصحيح هذه الرؤية من خلال التعرض للكيفية التي تمارس بها الدولة – في بعض الأوقات – تأثيراً قوياً على البنية الطبقية ، وصراع الجماعات والمصالح ، كما تتأثر بهم . وقد أعاد هذا الاقتراب الدولة – مرة أخرى – إلى بؤرة الاهتمام بوصفها متغير مستقل بعد أن كانت حكماً محايداً بين الجماعات طبقا للرؤية الليبرالية ، أو جزءاً من البناء الفوقي يتأثر ولا يؤثر طبقاً للرؤية الماركسية(٣١) .

وقد تم تطوير اقتراب علاقات الدولة – المجتمع ليبدأ بتحديد كل المنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس الضبط الاجتماعي (Social Control) ، ومن خلالها يمارس الناس سلوكياتهم سواء في الأسرة ، أو الجماعة الصغيرة ، أو الأصدقاء ، أو العصابات ، أو الشلل ، أو الأحياء ، أو النوادي ، أو النقابات . . . إلخ ، فجميع هذه المنظمات تحدد القواعد التي يمارس الناس سلوكياتهم وفقاً لها ، ومن ثم لا تنفرد

الدولة بممارسة التحكم أو الضبط الاجتماعي ، وإنما تقوم هذه الجماعات - أيضاً - بتحديد معايير للسلوك خارج إطار القانون والمعايير التي وضعتها الدولة دون أن يعني هذا خروجاً عليهما .

ويقدم هذا الاقتراب برنامجاً بحثياً لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع ، ويعد مدخلاً لتحليل ومقارنة النظم السياسية(٣٢) :

١ . تحت أي ظروف يختلف توزيع السيطرة الاجتماعية في بيئة صراعية معينة ؟ وكيف يمكن تفسير الاختلافات في السيطرة الاجتماعية من مجتمع لآخر؟ .

٢ . هل نستطيع التعميم فيما يتعلق بتأثير القوى العابرة للقوميات في توزيع السيطرة الاجتماعية أو التحكم الاجتماعي ؟ وكيف تؤثر هذه القوى على الدور الذي تلعبه المؤسسات المحلية في الحفاظ على نظام معين أو تحقيق تغير اجتماعي ؟ .

٣ . كيف تتأثر أنماط النظم السياسية سواء الديمقراطية أو السلطوية بتوزيع السيطرة أو الضبط الاجتماعي ؟ .

٤ . متى تمارس المنظمات الاجتماعية الضبط الاجتماعي الفعال أو المؤثر إلى جانب الدولة ؟ وكيف تتأثر قدرة الدولة في الموضوعات المختلفة ؟ .

٥ . ما هي طبيعة الصراع بين الدولة والمنظمات الاجتماعية الأخرى فيما بعد الحرب العالمية الثانية ؟ وما هي المنظمات الاجتماعية التي حققت أكثر النجاحات في الحفاظ على الضبط الاجتماعي وتوسيعه في مجتمعاتها ؟ وهل تغير هذا النمط بفعل الزمان ؟ وهل هذا النمط موجود عبر الثقافات ؟ .

٦ . ما هي تطبيقات أو آثار التوازن المتغير بين الدولة والمجتمع سواء في

الدول المتقدمة ، أو في دول أوربا الشرقية ؟ .

٧ . كيف تتواءم الدولة والمنظمات الاجتماعية الأخرى مع بعضها بعضاً في المجتمعات التي لم تحقق الدولة فيها السيطرة والسيادة؟ .

يخلص «جول ميجدال» (Joel Migdal) من هذا الاقتراب إلى طرح نموذج رباعي يقوم على معياري القوة والضعف في كل من المجتمع والدولة ، فيكون هناك الأنماط التالية(٣٣) :

١ . نمط دولة قوية ومجتمع قوي ، وهو نموذج غير قائم - فعلاً - في الواقع الراهن .

٢ . نمط دولة قوية ومجتمع ضعيف ، وهذه حالة أطلق عليها النموذج الهرمي ، وينطبق على كل من فرنسا والكيان الصهيوني في فلسطين .

٣ . نمط دولة ضعيفة ومجتمع قوي ، وهذه حالة النموذج المتشرذم أو المشتت ، وتنطبق على دولة سيراليون .

٤ . نمط دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف ، وهذه حالة النموذج الفوضوي ، وتنطبق على الصين فيما بين عامي ١٩٣٩- ١٩٤٥م ، والمكسيك بين عامي ١٩١٠ - ١٩٢٠م ، والصومال فيما بعد الحرب الأهلية .

رابعاً : الاتجاهات المعاصرة في البنية الموضوعية لحقل السياسة المقارنة

سبق التأكيد على أهمية ومحورية الظواهر محل المقارنة في تطوير وتعميق حقل السياسة المقارنة ؛ وذلك لأن هذا الفرع من علم السياسية يتعامل في كليته مع ظواهر واقعية ؛ ويسعى لكي يقدم أطراً نظرية ووسائل منهجية قادرة على فهم الواقع وتحليله وتفسيره . ويعد التغير في الواقع السياسي سواء ببروز ظواهر سياسية جديدة ، أو تغيّر أوزان ظواهر سياسية قائمة – كأن تتراجع أهمية ظواهر معينة وتتصاعد أهمية ظواهر أخرى – مؤدياً ولا شك إلى تغير في بنية حقل السياسة المقارنة سواء النظرية أو المنهجية ، ومن هنا يعد التغير في البنية الموضوعية للحقل متغيراً أساسياً في إحداث متوالية من التغيرات في بقية مكوناته النظرية والمنهجية .

وقد تعددت الأطروحات حول الموضوعات التي يهتم بها حقل السياسة المقارنة ، وينبغي أن يهتم بها الباحثون في هذا الحقل ، فهناك من رأى أنها(٣٤) :

١ . عملية التحول الديمقراطي .

٢ . سياسات التكيف الهيكلي .

٣ . الليبرالية الجديدة .

٤ . التحول إلى القطاع الخاص .

وهناك من حصر الموضوعات التي ينبغي أن تخضع للمقارنة في الآتي(٣٥) :

١ . التصويت .

٢ . المشاركة السياسية .

٣ . الحركات الاجتماعية الجديدة .
٤ . المصالح السياسية .
٥ . التوجهات القيمية .
٦ . الرضا والسعادة .

وفي دراستنا هذه سوف يتم تناول البنية الموضوعية لحقل السياسة المقارنة ، والتي تشتمل على الموضوعات والقضايا التي تشغل أذهان الباحثين والعلماء في هذا الحقل ، وتعد مادة أساسية للمقارنة بين الدول ، ويمكن حصر موضوعات السياسة المقارنة المعاصرة في الآتي :

١ . إعادة طرح موضوع الديمقراطية المباشرة في ضوء ثورة المعلومات

أدت ثورة المعلومات المعاصرة خصوصاً ما يتعلق منها بشبكة المعلومات الدولية إلى إعادة نظر شاملة في كل ما له علاقة بالجماهير والاتصال السياسي بهم ، وخصوصاً بعد أن بدأت بعض الحكومات ورؤساء الدول والوزراء التواصل مع الجماهير من خلال البريد الإلكتروني ، ومواقع الشبكة المعلوماتية الدولية .

وفي هذا الإطار بدأت مراجعات عديدة تدور في حقل السياسة المقارنة ، وخصوصاً ما يتعلق بالأحزاب السياسية ، والمجالس التشريعية ، وهيئات الحكم والإدارة المحلية ، وهنا بدأت تبرز من جديد قضية الديمقراطية المباشرة ؛ لأن الحجج التقليدية التي كانت تطرح حول صعوبة جمع المواطنين جميعاً وإعطائهم الفرصة لمناقشة قضاياهم قد سقطت ، فأصبح من الممكن - الآن - لمواطني أية دولة مهما تفرقوا أن يتناقشوا ويتبادلوا الآراء ويصوتوا على سياسات بلدهم من خلال وسائل الاتصال الحديثة(٣٦) .

ومن ناحية ثانية ، إن الديمقراطية التمثيلية من خلال البرلمانات ومجالس الحكم المحلي لم تعد كما كانت في سابق عهدها ؛ إذ أصبحت قياسات الرأي العام أكثر أهمية من البرلمانات نفسها من حيث قدرتها على التعبير عن آراء المجتمع السياسي ، وكذلك تقوم وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والمسموعة بمبادرات مستقلة لمناقشة القضايا العامة أكثر من البرلمانات نفسها ، فتطرح الموضوعات وتثير الإشكاليات وتقدم المبادرات(٣٧) .

وقد دفع هذا العديد من الباحثين إلى طرح قضية الدراسات المقارنة لتأثير وسائل الإعلام على تشكيل اختيارات وتوجهات المواطنين وتفضيلات الناخبين(٣٨) ، كذلك طرح آخرون ضرورة مراجعة دور الأحزاب ، و تحليل أزمتها المعاصرة في ضوء التغيرات الجذرية في وسائل الاتصال السياسي مع المواطنين(٣٩) .

٢ . قضايا التحول الديمقراطي

بدأت تحدث تحولات كبرى – خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين – نحو تبني النموذج الديمقراطي في الحكم ، فيما أطلق عليه عملية الدمقرطة ، أو التحول الديمقراطي ، أو الموجة الديمقراطية الثالثة التي بدأت تحديداً في منتصف عقد السبعينيات في جنوب أوروبا (اليونان ، والبرتغال ، وأسبانيا) ، ثم تلاها تحول النظم السلطوية في دول جنوب شرق آسيا إلى درجة من التعددية الديمقراطية (مثل : كوريا الجنوبية ، وتايوان ، وسنغافورة)(٤٠) . وقد دفع هذا التحول الديمقراطي باحثي السياسة المقارنة إلى إعادة تصنيف الدول طبقاً لموقعها أو درجتها من الديمقراطية ، فوجدوا أن الدول عند نهاية القرن العشرين تنقسم

إلى[٤١] :

* دول الديمقراطيات الراسخة أو القديمة .
* دول الديمقراطيات الحديثة .
* الدول شبه الديمقراطية التي توجد فيها وسائل الديمقراطية من مؤسسات وانتخابات ، ولكنها تفتقد إلى روح الديمقراطية .
* الدول غير الديمقراطية سواء البيروقراطية السلطوية أو الوراثية الاستبدادية .

غير أن عملية التحول الديمقراطي لم تكن - في مجملها - عملية متناغمة العناصر ، وإيجابية النتائج ، وفعالة التأثير ؛ إذ كثيراً ما اعترتها عراقيل عديدة ، نوجزها فيما يلي :

١ . التصادم بين التحول الديمقراطي والعولمة ؛ إذ إن الموجة الثالثة للديمقراطية في دول شرق أوربا والعالم الثالث سوف تتم عرقلتها وتقليل انتشارها وتأثيرها ؛ بسبب حالة عدم المساواة التي خلقتها عملية العولمة الاقتصادية ، ناهيك عن أن العولمة سوف تؤدي إلى أن تصبح اقتصاديات هذه الدول رخوة معرضة للانهيار في أية لحظة كما حدث مع النمور الآسيوية . وهاتان الحالتان - عدم المساواة والعرضة للانهيار - تخلقان وضعاً غير متوائم مع المشاركة السياسية الجماهيرية ؛ أي أنهما تؤثران سلباً على هذه المشاركة ، كما أن العولمة تضيف إلى ذلك بعداً سلبياً ؛ لكونها تؤدي إلى اضعاف سلطة الدولة في العالم الثالث[٤٢] .

٢ . أثر المتغير الخارجي على عملية التحول الديمقراطي ، فقد ركزت الأدبيات المتعلقة بالتحول الديمقراطي جلّ اهتمامها على المتغيرات الداخلية لعملية التحول الديمقراطي ، مثل : الإصلاح

الاقتصادي ، واعتماد أساليب المساومة في الحوار السياسي بين القوى السياسية ولا سيما بين المتشددين والمعتدلين ، ووجود مؤسسات قضائية وتشريعية مستقلة ، وتطور الثقافة الديموقراطية ، وقوة المجتمع المدني . غير أنه تم التركيز - في الآونة الأخيرة - على المتغيرات الدولية وخصوصاً تلك المتعلقة بالمعونات الخارجية ، وأثير التساؤل الجوهري التالي : هل أدت المعونات الخارجية إلى تعجيل أم تعطيل عملية التحول الديمقراطي؟[٤٣] .

٣ . أثر التقاليد السلطوية والهوية الثقافية على مستوى وسرعة التحول الديمقراطي في العديد من الدول ، وخصوصاً الديمقراطيات الجديدة في دول شرق وجنوب أوروبا[٤٤] . كذلك فإن هناك من التقاليد السلطوية في دول أمريكا اللاتينية ما يؤدي إلى خلق نموذج ديمقراطي هجين يحتوي على مكونات ديمقراطية وأخرى سلطوية ، مثل وجود المنافسة والتعددية في الانتخابات ، ولكن - في الوقت نفسه - تسيطر الدولة على وسائل الإعلام والموارد اللازمة للحملات الانتخابية ؛ مما يؤدي إلى خلق حالة من عدم العدالة وعدم المساواة في العملية الديمقراطية[٤٥] .

٤ . التصادم بين الاقتصادي والسياسي في عملية التحول الديمقراطي ، إذ تنتشر فرضية في دوائر بحث الشرق الأوسط ترى أن غياب الديمقراطية في الدول العربية يعود إلى الثروة النفطية ، وقد حاول بعض الباحثين اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل الأبعاد الثلاثية المتعلقة بإعاقة البترول للديمقراطية ، وهي :

* هل أصبح للبترول أثر ضد الديمقراطية ، في حين كانت العوامل الأخرى ، مثل : مستوى الدخل ، والتقاليد ، والخبرة

التاريخية ، والثقافة السياسية مسؤولة عن ذلك الغياب سابقاً؟ .

* هل يمكن تعميم هذا الافتراض على مناطق أخرى غير الشرق الأوسط ؟ .
* إذا كان للبترول هذا التأثير ضد الديمقراطية ، فما هي آليات ذلك التأثير ؟ .

لقد خلصت الدراسة التي أعدها مايكل روز (Michael Ross) ، بعد تحليل لقياسات الرأي العام لنحو (١١٣) دولة في الفترة ما بين ١٩٧١- ١٩٩٧١م ، إلى أن صادرات البترول ترتبط بصورة قوية بالحكم السلطوي ، وهذا الأمر ليس قاصراً على دول الشرق الأوسط ، إذ إن تصدير المعادن الأخرى له نفس التأثير ، بينما تعد الصادرات الزراعية استثناء من ذلك ؛ إذ إنها لا ترتبط بإعاقة الديمقراطية ، ويعود السبب في عرقلة الصادرات النفطية والمعدنية للديمقراطية إلى أسباب أجملها مايكل روز في التالي(٤٦) :

* عدم اعتماد هذه الدول على الضرائب ، ومن ثم استقلال الدولة عن المجتمع .
* إن الدولة لديها من المصادر ما يكفي لتقوية سلطتها الداخلية .
* إن نمط التحديث القائم على التصدير يفشل في تحقيق التغيير الثقافي والاجتماعي الذي يقود إلى حركة ديمقراطية حقيقية .

٣ . إشكاليات الدولة وعلاقتها مع المجتمع

في عام ١٩٨٥م ، صدر كتاب لمجموعة من المؤلفين بعنوان (Bringing The State Back In)(٤٧) ، وقد قصد مؤلفوه التأكيد على

أهمية استعادة مفهوم الدولة لدوره بوصفه محور وبؤرة للسياسة المقارنة بعد أن فقد هذا الوضع والدور طوال فترة المرحلة السلوكية من بداية عقد الخمسينيات حتى نهاية عقد السبعينيات ، إذ حلت محله مفاهيم أخرى كان أهمها مفهوم النظام السياسي .

وقد سبق صدور هذا الكتاب قيام «مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية» وهو تلك الهيئة الكبرى التي أوجدت وقادت الثورة السلوكية من خلال اللجان التي أنشأتها - ومنها «لجنة السياسة المقارنة» التي قادها ألموند وزملاؤه - فكانت القاطرة التي قادت علم السياسة بصفة عامة ، والسياسة المقارنة بصفة خاصة معظم النصف الثاني من القرن العشرين ، فقد قام هذا المجلس - في عام ١٩٨٣م - بتأسيس لجنة أطلق عليها «لجنة التخطيط البحثي للدول والأبنية الاجتماعية» (Research Planning Committee on States and Social Structures)[٤٨] ، ودلالة تأسيس هذه اللجنة أن الجهة التي دعت إلى تجاوز مفهوم الدولة هي ذاتها التي عملت على إرجاعه مرة أخرى .

ومنذ ذلك الحين ، عاد مفهوم الدولة ليحتل موقع الصدارة بعد أن توارى خلال فترة عقدي الستينيات والسبعينيات ؛ إذ حل محله مفهوم النظام السياسي والتحليل النظمي ، غير أن تلك العودة لا تعني أن البحث في الدولة قد عاد إلى مرحلة ما قبل السلوكية عندما كان التركيز على المؤسسات والأطر القانونية والدستورية ، وإنما كانت هذه العودة حاملة للكثير من المفاهيم السلوكية ، حيث تم التركيز على القضايا التالية :

* علاقة الدولة مع مكوناتها الداخلية سواء أكان ذلك مع أقاليمها

ومحلياتها وقدرتها على السيطرة عليها وتنظيم أمورها بالتحكم بمصادر التمويل خصوصاً الضرائب أو العكس(٤٩) ، أو أكان ذلك من خلال علاقتها مع الفاعلين الفرعيين فيها أو مكوناتها الأساسية ، مثل : الجيش والمخابرات ، إذ نجد في الحالة الباكستانية أن هاتين المؤسستين ترتبطان بالمؤسسات الدينية في المجتمع وتتأثران بها أكثر من تأثرهما بالمؤسستين التنفيذية والتشريعية ، وتجربة باكستان مع المجاهدين الأفغان إبان الحرب مع روسيا وما بعدها خير مثال على ذلك(٥٠) .

* قوة الدولة وضعفها ، إذ يدور النقاش حول ماهية الدولة الضعيفة؟ ولماذا تكون ضعيفة ؟ وماذا يعني وصف دولة معينة بأنها ضعيفة ؟ وكيف يمكن قياس ضعف الدولة وقدرتها على التحكم؟(٥١) .

* تسييس العرق والدين والهوية الثقافية ، فقد يتم تهديد الدولة من الداخل من خلال حروب العصابات ومحاولات الاستقلال من قبل بعض الأقاليم ، أو ما يطلق عليه «المنظمات المضادة للدولة» التي أصبحت ظاهرة تواجه الدولة المعاصرة دون أن تمثل بديلاً حقيقياً لها(٥٢) ، ولعل انفجارات دول عديدة - مثل : يوغوسلافيا ، ثم صربيا ، والبوسنة ، ومقدونيا ، وروسيا ، وإندونيسيا ، وبوروندي ، ورواندا ، والسودان ، والصومال ، والعراق وغيرها - دليل على تلك الأزمة التي تعد من أبرز ظواهر السياسة المقارنة المعاصرة . إن ما يطلق عليه عملية تسييس العرق والدين والهوية الثقافية يستدعي ضرورة الاهتمام بكيفية حل الصراعات الداخلية عن طريق بناء الثقة ، والتعاون بين الجماعات العرقية والدينية والثقافية المختلفة(٥٣) .

٤ . التكيف الهيكلي والتحول إلى القطاع الخاص

تجدد الحديث - عند نهاية القرن العشرين - حول العلاقة بين كل من الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية ، وخصوصاً بعد انهيار الكتلة الاشتراكية والتوجه العالمي نحو اقتصاديات السوق الحر ، ومن الواضح أن الاتجاه السائد في هذا المجال هو الربط بين الرأسمالية والديمقراطية ، ومن ثم لا بد من اتخاذ مجموعة من السياسات من أجل تحقيق الديمقراطية ، ومفادها تبني اقتصاديات السوق الحر بوصفها وسيلة وحيدة لتحقيق الديمقراطية والرخاء معاً .

ومن هنا ، اتبعت استراتيجيات متعددة تشير كلها إلى تحرك نحو إضعاف تحكم الدولة ، وزيادة التأثير الدولي على الاقتصاديات الوطنية ، وزيادة أهمية القطاع الخاص ، ولكن على الرغم من ذلك هناك قدراً من التشكيك في مصداقية الربط الحتمي بين اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية(٥٤) ، وعلى الرغم من أن عملية التحول إلى القطاع الخاص جاءت متزامنة مع التحول الديمقراطي ، إلا إنه أثيرت أسئلة متعددة حول الخصخصة وطرائقها ومساراتها المختلفة ، فهناك من يتساءل عن تسارع هذه العملية في عقد التسعينيات بالتحديد ؟ وهل الخصخصة أكثر قابلية للحدوث في ظل المشاكل والصعوبات الاقتصادية أم في ظل الرخاء الاقتصادي ؟ وما هي أنماط العلاقات بين التحول الديمقراطي والعولمة والتحول إلى القطاع الخاص ؟(٥٥) .

كذلك قد ساعدت التجارب الواقعية التي طبقت سياسات التحول إلى القطاع الخاص في إذكاء المزيد من التشكيك في هذه العملية ، ومن ثم الرغبة في مراجعتها وتقويمها ، فعلى سبيل المثال هناك من يناقش - وبجدية - مدى فعالية وتأثير الإصلاحات الاقتصادية

الهيكلية التي فرضت على الدول الإفريقية من قبل المؤسسات المالية الدولية ، ويرى أن التراث الثقافي المتوارث من مرحلة ما قبل الاستعمار ومرحلة الاستعمار قد أثر على إدراك وتحديد دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع في الثقافة السياسية(٥٦) ، وهذا أثر بدوره على تقبل سياسات الإصلاح الهيكلي وتنفيذها ؛ إذ أدت هذه السياسات إلى تضخيم للتوقعات مصحوبة بضعف في الأداء الاقتصادي ؛ مما دفع إلى مزيد من الإحباطات التي أثرت بدورها على الاستقرار السياسي(٥٧) . أما في دول أمريكا اللاتينية ، فقد برزت ظاهرة جديدة أطلق عليها «التصويت الاقتصادي» ، إذ يصوت الناخبون هناك بناء على معايير إنجاز اقتصادية بحتة ، وذات صبغة محلية ضيقة(٥٨) .

٥ . الفساد السياسي وفقدان الشرعية

لقد أصبح هذا الموضوع من القضايا التي فرضت نفسها على البحث السياسي المقارن في الفترة الأخيرة ، حيث بدأت تظهر دراسات تحاول قياس أثر الفساد على اتجاهات المواطنين نحو الحكومة في الديمقراطيات المعاصرة ، ففي دراسة اعتمدت على معلومات عن (١٥) دولة ديمقراطية في عام ١٩٩٦ ، تم التوصل إلى أن المقصود بالديمقراطية هو أن تكون الحكومات قابلة للمحاسبة ؛ أي أن تتم محاسبتها من قبل شعوبها ، وهذا يعني أنها تطبق القانون بعدالة ومساواة ، وأن أفعالها تتصف بالشفافية ، وأن جميع مواطنيها قادرون على الوصول إلى العملية السياسية والتأثير فيها . وبناء على ذلك افترض علماء السياسة أن الحكومات التي تتصف بهذه الصفات تحوز على رضا مواطنيها وتأييدهم ، وأن الحكومات التي تفشل في تحقيق هذه المبادئ

تنال عدم الرضا ومن ثم فقدان الشرعية[٥٩] .

وخلاصة القول التي نخرج بها هي : أن الفساد يؤدي إلى عدم الرضا عن الحكومة وسياساتها ، وعدم الرضا يؤدي إلى فقدان الشرعية .

٦ . المجتمع المدني

أصبح هذا المفهوم من أكثر الموضوعات حيوية ، وإثارة للجدل والنقاش في علوم مختلفة إلى جانب علم السياسة بصفة عامة ، وحقل السياسة المقارنة بصفة خاصة ، حيث أجريت بعض الدراسات حول مقارنة المجتمع المدني في دول مختلفة ، ومن بينها دراسة أجريت على (٣١) دولة ديمقراطية معتمدة على معايير معينة للمقارنة بين المجتمع المدني فيها ، وهي[٦٠] :

* بنية المؤسسات المعاصرة ومدى انفتاحها لتأثير المواطنين .
* مفاهيم الثقافة والحضارة التي تحدد خصائص المجتمع ومواطنيه اعتماداً على التقاليد الثقافية التاريخية .
* الظروف التاريخية وتأثيراتها على مؤسسات المجتمع المدني .
* الظروف الاقتصادية ودورها في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني .

٧ . قضايا المرأة

امتدت المنظومة البحثية المتلقة بالمرأة إلى مختلف أبعاد السياسة المقارنة ، وأصبحت موضوعاً حاضراً تدور حوله العديد من الدراسات المقارنة ، مثل : تمثيل المرأة في مؤسسات الدولة ، ومشاركة المرأة السياسية وغيرها[٦١] .

٨ . قضايا البيئة

أصبحت قضايا البيئة – منذ مؤتمر «قمة الأرض» الذي نظمته الأمم المتحدة عام ١٩٩٢م – واحدة من أهم القضايا التي تتعامل معها العلوم الاجتماعية كافة إلى الحد الذي أدى إلى تغيير منظومة التنمية ، بحيث أصبحت تعرف بـ «التنمية المستدامة» للتأكيد على قضايا البيئة ومشكلاتها[٦٢] ، كذلك تشكلت أحزاب سياسية للدفاع عن البيئة والمحافظة عليها فيما يعرف بـ «أحزاب الخضر» ، وكل ذلك أصبح موضوعاً للبحث السياسي المقارن .

٩ . الحكم الصالح أو عملية تجديد الحكومة

وهو من الموضوعات التي بدأت تبرز مؤخراً لتؤكد على إعادة ربط علم السياسة بصفة عامة والسياسة المقارنة بصفة خاصة بالقيم والمعايير الإنسانية ، ولذلك أصبحت دراسة الديمقراطية – مثلاً – تتمّ من خلال قياس معدل وفيات الأطفال الرضع ، ذلك أن الديمقراطية تقوم على أساس فرضية تقول : أنها أفضل من الدكتاتورية ؛ لأنها توفر حياة أفضل للمواطنين ، ومن ثم كان مؤشر معدل وفيات الأطفال مناسباً لتحديد مدى جدية الحكم الديمقراطي[٦٣] .

كذلك بدأت تبرز – وبقوة – دراسات مقارنة حول مستوى المعيشة بمعناه العام ، وليس المعنى الاقتصادي فحسب ، فأصبحت تستند الى معاني العدالة والمساواة ونوعية الحياة . . . إلخ[٦٤] ، هذا بالإضافة إلى بروز دراسات تركز على عملية تجديد الحكومة ؛ بمعنى تفعيل أدائها وجعله أكثر إنسانية[٦٥] .

خامساً : الأجندة البحثية في حقل السياسة المقارنة عند نهاية القرن العشرين

لأن حقل السياسة المقارنة ينصرف بالكلية إلى دراسة الواقع وتحليل ظواهره ، والمقارنة بينها بغية الفهم والتفسير ، ثم الخروج بتعميمات في صورة قوانين أو نظريات ، فإن أي دراسة لاتجاهاته المعاصرة لا تكتمل إلا بمحاولة التلامس مع الواقع ، أو بعبارة أخرى لا تكتمل إلا بمكون أمبريقي يفحص عن قرب واقع تلك الاتجاهات المعاصرة ، وأوزانها النسبية وطبيعتها وجوهرها .

لذلك كان لا بد من إجراء دراسة مسحية على عينة من الأعمال العلمية في هذا الحقل ، بشرط أن تكون عينة كاشفة تمكن الباحث من معرفة حقيقة الواقع ، وتعطيه درجة من الثقة في الوصول إلى تعميمات تكون صادقة ولو بصورة مرحلية .

وفي هذا الإطار ، حاولت أن أجد وسيلة لاختيار عينة تتم عليها هذه الدراسة ، فلم أجد أكثر تعبيراً عن واقع السياسة المقارنة واتجاهاتها المعاصرة من أول وأهم دورية علمية متخصصة في هذا الحقل ، وهي : مجلة «السياسة المقارنة» (Comparative Politics) التي تكاد تكون مرآة حقل السياسة المقارنة ؛ لأنها كانت ولا تزال متخصصة بصورة كاملة في دراسات السياسة المقارنة فقط ، وقد أنشئت هذه الدورية عام ١٩٦٨م بوصفها دورية ربع سنوية ، ولا تزال تصدر حتى هذا اليوم .

وقمت - في سبيل اتخاذها كعينة أو حالة للدراسة - بحصر جميع أعدادها من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٠ م ، فاشتملت خلال (١٠) سنوات على (١٠) مجلدات من المجلد (٢٣) إلى المجلد (٣٢) ، واشتملت - أيضاً - على (٤٠) عدداً تضمنت (٢٠٢) دراسة

متخصصة في مجال دراسات السياسة المقارنة[٦٦] .

وبعد حصر الموضوعات التي تم نشرها في مجلة السياسة المقارنة ، وتصنيفها تصنيفاً موضوعياً ، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

أولاً - الموضوعات التي تم تناولها خلال هذه المدة الزمنية جاءت على الترتيب والنسب التالية :

١ . قضايا التحول الديمقراطي : (٣٦) دراسة بنسبة ١٧,٨٪ .

٢ . الحركات والقوى الاجتماعية الجديدة : (٣٢) دراسة بنسبة ١٥,٨٪ .

٣ . الإصلاح الهيكلي والتحول إلى القطاع الخاص و قضايا الاقتصاد السياسي : (٣٠) دراسة بنسبة ١٤,٨٪ .

٤ . القضايا المتعلقة بالدولة وعلاقتها بالمجتمع : (٢٥) دراسة بنسبة ١٢٪ .

٥ . قضايا الأحزاب والتصويت والرأي العام : (٢٤) دراسة بنسبة ١١,٥٪ .

٦ . المؤسسات السياسة : (١٥) دراسة بنسبة ٧,٥٪ .

٧ . قضايا القيم والنظام الاجتماعي : (١٢) دراسة بنسبة ٦٪ .

٨ .الأيديولوجيات والمذاهب السياسية : (١٠) دراسات بنسبة ٥٪ .

٩ . اقترابات ومناهج البحث في حقل السياسة المقارنة : (٩) دراسات بنسبة ٤,٥٪ .

١٠ . السياسات العامة : (٥) دراسات بنسبة ٢,٥٪ .

١١ . الفساد والضعف السياسي : (٣) دراسات بنسبة ١,٥٪ .

١٢ . الأشكال الجديدة للحكم خصوصاً الحكومات فوق القومية : دراستان بنسبة ١٪ .

ثانياً – تصنيف هذه الموضوعات من حيث كونها تقليدية أو تعبر عن اتجاهات جديدة ومعاصرة :

خلصت الدراسة إلى أن الاتجاهات الجديدة في حقل السياسة المقارنة بلغت نسبة ٥٨٪ ، وتشتمل على موضوعات التحول الديمقراطي ، والحركات الاجتماعية الجديدة ، والإصلاح الهيكلي ، والقيم الاجتماعية ، والسياسات العامة ، والأشكال الجديدة للحكم . أما الموضوعات التقليدية فبلغت نسبتها ٣٢٪ ، وتشتمل على موضوعات الفساد والعنف السياسي ، واقترابات ومناهج البحث ، والأيديولوجيات والمذاهب السياسية ، والمؤسسات ، والأحزاب والدولة .

ومن هنا ، يتضح أن الأجندة البحثية لحقل السياسة المقارنة متوجهة في أغلبها نحو الاتجاهات الحديثة ، وأن هذا المجال الدراسي في علم السياسة في مرحلة تحول حقيقية من السلوكية إلى ما بعد السلوكية بكل أبعادها وجوانبها ، بل إن ما تم تصنيفه على أنه موضوعات تقليدية قد تمت معالجته بصورة جديدة تختلف كثيراً عن طريقة المعالجة السابقة ، وإن كان الموضوع ذاته يعود إلى المرحلة السلوكية ؛ أي أن طريقة التناول ومنهجيته فيها من الجدة ما يدرجه ضمن الموضوعات والاتجاهات الجديدة ، وهذا ما سوف نلاحظه في النقطة التالية .

ثالثاً – منهجية وطريقة تناول الموضوعات الجديدة والتقليدية في الأجندة البحثية للسياسة المقارنة :

وهنا نلاحظ أن الموضوعات السابق رصدها قد تم تناولها على النحو التالي :

١ . **قضايا التحول الديمقراطي** ، تنوعت طرق تناولها على النحو الآتي :

* دراسة عملية التحول الديمقراطي في دول ومناطق معينة ، مثل : شرق أوروبا ، وروسيا ، وأمريكا اللاتينية . . . إلخ ، وذلك من خلال دراسات حالة أو حالات بعينها .
* دراسة آليات التحول الديمقراطي ، مثل : عمية التصويت والمشاركة السياسية .
* دراسة دور قوى سياسية معينة في تحقيق التحول الديمقراطي أو إعاقته ، مثل : الحركات الاجتماعية في المدن ، والنخبة والمثقفين ، والطبقة الوسطى ، وقوى المجتمع المدني ، والطبقة العاملة . . . إلخ .
* دراسة دور مؤسسات الدولة في التحول الديمقراطي ، مثل : مؤسسة الرئاسة ، والجيش .
* دراسة الأنواع المختلفة للتحول الديمقراطي ، مثل : التحول من الشيوعية ، والتحول من السلطوية .
* دراسة آثار التحول الديمقراطي على الحركات الثورية والحركات الاجتماعية الجديدة .
* دراسة العلاقة بين التحول الديمقراطي والمعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة .
* دراسة تاريخ تجارب التحول الديمقراطي .
* «الدولارات» والتحول الديمقراطي في تجارب مثل روسيا .

٢ . **الحركات والقوى الاجتماعية الجديدة** ، تراوحت موضوعاتها وطرق تناولها على النحو الآتي :

* الصراعات العرقية والدينية والثقافية .
* دراسات المرأة وعلاقات «الجندر» .
* حركات اليمين المتطرف .
* أحزاب الخضر وحركات الاحتجاج الاجتماعي .
* الأقليات المهاجرة في دول الشمال .
* حركات السكان الأصليين في الأمريكيتين وأستراليا والدول الإسكندنافية .

٣ . **الإصلاح الهيكلي والتحول إلى القطاع الخاص** ، اشتملت موضوعاتها على التوجهات التالية :

* دولة الرفاهية .
* الأبعاد والمتغيرات الدولية لسياسة الإصلاح الهيكلي .
* الآثار الداخلية للإصلاح الهيكلي اجتماعياً واقتصادياً .
* العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي .
* الحروب وعمليات الإصلاح الهيكلي .
* آليات تحقيق الإصلاح الهيكلي .

٤ . **القضايا المتعلقة بالدولة وعلاقتها بالمجتمع** ، تمت مقاربتها من الزوايا التالية :

* علاقات الدولة بالمجتمع في تجارب دول ومناطق معينة ، مثل : أفريقيا وروسيا .
* الدولة الدينية الحديثة .
* علاقة المواطن بالدولة .

* الدولة القوية والدولة الضعيفة .
* الدولة والتنمية والاستقرار .

٥ . **قضايا الأحزاب والتصويت والرأي العام** ، تراوحت طرق تناولها على النحو الآتي :
* انهيار الأحزاب أو تحولها إلى أساليب إرهابية .
* العلاقة بين الاقتصاد والتحالفات الحزبية .
* الأحزاب والتصويت الانتخابي .
* الاتجاهات اليمينية المتطرفة وتأثيرها على الأحزاب .
* الرأي العام وصنع السياسة وتغييرها .

٦ . **المؤسسات السياسية** ، تم التركيز فيها على المؤسسات التقليدية البيروقراطية والتنفيذية والتشريعية والقضائية والعسكرية ، بالإضافة إلى بعض الدراسات عن التحول المؤسسي ، والمؤسسات الجديدة ، وسياسات إصلاح المؤسسات السياسية المختلفة .

٧ . **قضايا القيم والنظام الاجتماعي** ، وقد اشتملت على الآتي :
* أثر القيم على النظام الاجتماعي .
* النظام القيمي في الدول النامية .
* العلماء بين الدولة والسوق .
* الهوية الجماعية والحراك الاجتماعي .
* العدالة الاجتماعية وسياسات البيئة .
* الأفكار الدولية وتعليم التسامح والتعدد .

٨ . **الأيديولوجيات والمذاهب السياسية** ، وقد تمّ فيها تناول القضايا التقليدية نفسها ، مثل : الاشتراكية ، والديمقراطية ، والقومية ، ولاهوت التحرير ، والشعبوية ، بالإضافة إلى موضوع واحد لا يمكن اعتباره تقليدياً وهو الحديث عن البروتستانتية الجديدة .

٩ . **اقترابات ومناهج البحث في حقل السياسة المقارنة** ، وتم فيها الحديث عن الآتي :

* إعادة النظر في دراسات المناطق .
* إعادة النظر في الاقتراب البنائي الوظيفي .
* كيفية تحقيق التكامل بين السياسة المقارنة والعلاقات الدولية .
* التحولات في اقتراب الاقتصاد السياسي .
* نظرية الاختيار الرشيد .
* المؤسسية وإصلاح الدولة وتغيير النظام .

١٠ . **السياسات العامة** ، وتم فيها تناول القضايا التالية :

* السياسة العامة تجاه مشكلة الإجهاض .
* سياسات التصنيع .
* سياسة التأمين الصحي .
* التطبيق الانتقائي للسياسات العامة .

١١ . **الفساد والعنف السياسي** ، وقد اشتمل على دراسة الفساد ودلالاته السياسية والتجارب المختلفة في الفساد ، وهل يمكن أن

يكون أقل تدميراً في دولة مثل الصين عن أخرى مثل روسيا ؟ ثم جاءت دراسة واحدة عن العنف والدولة .

١٢ . **الأشكال الجديدة للحكم** ، وفيها تمّت مقاربة تجربة الاتحاد الأوروبي بوصفه حكومة فوق قومية ، ثم أثير التساؤل حول أسباب عودة الإمبراطوريات ، وهل نحن في عصر تنهار فيه إمبراطوريات لتعود أخرى ؟ .

وبعد هذا الاستعراض لأهم ملامح الأجندة البحثية في حقل السياسة المقارنة عند نهاية القرن العشرين ، نجد أنها تعكس حالة من الحيوية والتجديد في هذا الحقل ؛ إذ ظهر واضحاً مدى بروز الاتجاهات الحديثة سواء في طرح موضوعات جديدة على الحقل ، أو في تجديد طرائق تناول الموضوعات التقليدية ، ولعل مراجعة هذه الأجندة تفتح المجال أمام الباحثين في حقل السياسة المقارنة نحو آفاق جديدة لإجراء مقارنات عبر دولية ، وقد تسهم في إعادة تنشيطه بعدما تعرض لتهديد ضخم من ظواهر سياسية مدفوعة بالقوة أكثر من سريانها بالعلم والحقيقة ، مثل : اتجاهات العولمة ، والتحول إلى القطاع الخاص ، والتحول الديمقراطي على النموذج الإنجلوسكسوني ، مما دفع بعض الباحثين إلى الحديث عن موت حقل السياسة المقارنة أمام انتشار موجة التنميط السياسي على دول العالم بصورة قد تؤدي إلى انتفاء التمايزات بينها ، ومن ثم فقدان الخصوصيات وفقدان أوجه الاختلاف ، وحينها لن تكون هناك سياسة مقارنة .

وختاماً ، تلك هي أهم الاتجاهات المعاصرة في حقل السياسة

المقارنة التي تعكس درجة عالية من التنوع والتعدد ، وفي الوقت نفسه الاختلاف عن مثيلتها في المرحلة السلوكية ، حيث نلاحظ أن هناك قدراً أكبر من الاهتمام بالسياسات أكثر من المؤسسات ، وبالمخرجات أكثر من المدخلات ، وبالمجتمع أكثر من النظام السياسي ، وبالاقتصاد والاجتماع أكثر من السياسة ، وبالواقع أكثر من التنظير .

وعلى الرغم من تردد العديد من المقولات حول اضمحلال السياسة المقارنة ، وتراجعها أمام اكتساح عملية التحول الديمقراطي والعولمة التي قضت على جانب ضخم من التعدد والتنوع في الأنظمة السياسية ، ذلك الاختلاف أو التعدد الذي يعد المقدمة الطبيعية للدراسة المقارنة ، وعلى الرغم من أن هذه الحقيقة الواقعية قد تزامنت مع انتهاء وتراجع الأيديولجيا والصراع الأيديولوجي على المستوى الدولي ، إلا أن الحقل ما زال أمامه العديد من الموضوعات ذات الطبيعة المتجددة التي تجعل منه حقلاً علمياً حيوياً قادراً على الاستمرار وبفعالية .

وقد خلص هوارد فيورده (Howard Wiarda) من دراسة عنوانها «هل ماتت السياسة المقارنة ؟» إلى أنّ هذا الحقل لم يزل حياً للأسباب التالية(٦٧) :

* إن النقاش حول النظم الكبرى لم يمت بعد ، فهناك العديد من تلك النظم يحتاج إلى دراسة ، مثل : كومنولث الدول المستقلة ، والصين ، والعالم الإسلامي ، وإفريقيا جنوب الصحراء .
* إن التحول الديمقراطي لم يتم بعد تحليله بصورة دقيقة ، فمن المشروع – على سبيل المثال – أن نتساءل : هل عملية التحول من النظام الشيوعي إلى الديمقراطية هي نفسها عملية التحول من النظام السلطوي إلى الديمقراطية ؟ .

* إن انتصار الديمقراطية واقتصاديات السوق المفتوح قد فتح المجال للتساؤل حول طبيعة هذه الديمقراطية وهذا الانفتاح ، فهل الحالة في أوروبا هي نفسها في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ؟ وكيف تتشكل علاقة الدولة بالمجتمع والمجتمع المدني في كل من هذه الأقاليم؟ .
* ظهور الحاجة إلى نموذج نظري يتجاوز حالة التعدد الشديد الذي أفقد الحقل مركزه وبؤرته النظرية .
* ظهور التطورات الحديثة في الديمقراطيات التقليدية ، مثل : الصراع بين اليمين واليسار .
* اتجاه السياسة المقارنة للتركيز على القضايا الجزئية والفرعية .

كل تلك الموضوعات في حاجة إلى بحث ودراسة من خلال منهجية مقارنة تستطيع أن تستوعب مختلف تجارب العالم وبيئاته الثقافية والحضارية .

الخاتمة

مثّل حقل السياسة المقارنة المركز والمحرك الأساس لعلم السياسة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فمن هذا الحقل وفيه خرجت وتفاعلت أهم المدارس والنظريات والأطر المعرفية في علم السياسية على مدى النصف الثاني من القرن العشرين ؛ إذ لا يوجد فرع من فروع علم السياسة قد شهد مراجعة وتقويماً داخلياً ، وإعادة تحديد الوجهة ، وتغيير بؤرة التركيز وإطار التحليل ، مثلما شهد حقل السياسة المقارنة ، فقد تغيرت وجهته - أكثر من مرة - بصورة شبه كاملة ، مما جعل الباحثين فيه يشعرون بأنهم في شراك حقل معرفي يشهد تغيراً مستمراً في محاور التركيز النظرية والمنهجية والمفاهيمية . ويعكس هذه الطبيعة الانتقالية المتغيرة للحقل الرفض الدائم للتكيف مع المنظورات أو النماذج المعرفية الجديدة ، وعدم قبولها إلا بعد فحص عميق وتدقيق كاف .

ولقد استمر هذا التوتر الفعال داخل حقل السياسة المقارنة يجدل - بصورة دائمة - القضايا الأساسية لعلم السياسة في مجمله ، مثل : تعريف علم السياسة وتحديد بؤرته أو وحدة التحليل الأساسية فيه ، وطبيعة ودور النظرية ، وثنائية المعيارية - الإمبريقية ، ودور القيم في التحليل السياسي ، وآليات البحث في الدراسات عبر الثقافية ، ودور القياس والتحويل الكمي ، والاختلاف بين دراسة الحالة والدراسة المقارنة ، والعلاقة بين الحقول المعرفية المختلفة ، ثم يخرج من كل ذلك بنسيج مختلف أو منظور مغاير ما يلبث أن يتم انتقاده وتجاوزه أو تعديله .

لقد شهد حقل السياسة المقارنة الثورتين الأساسيتين في علم السياسة : الثورة السلوكية ، والثورة ما بعد السلوكية . ففي أواسط عقد الخمسينيات بدأت ثورة في السياسة المقارنة كان هدفها جعل بؤرة التركيز في هذا الحقل أكثر كونية ، وأكثر ميلاً لأن يكون حقلاً بينياً ؛ أي ما بين العلوم الاجتماعية الأخرى (Interdisciplinary) في اقترابه ، وأكثر علمية في منهجه وهدفه ، فكانت هذه الثورة جزءاً من جهود تطبيق مناهج ومعايير العلوم الاجتماعية الأخرى في دراسة علم السياسة بوجه عام ، ومن ثم تضمنت الدراسة العلمية لعلم السياسة تحولاً في البؤرة من الوصف لذاته إلى الوصف بغرض التفسير ، كذلك تم التحول في تحديد إشكاليات البحث ، وزاد الإصرار على الضبط المفاهيمي الدقيق ، وتزايد الاهتمام بالنظرية .

وقد أشار «ديفيد إيستون» (David Easton) عام ١٩٦٦م في مقدمته لمجموعة دراسات في النظرية الإمبريقية إلى أن النظرية لم تعد تأتي في الخلف للتفسير ، وإنما أصبحت تمثل طليعة البحث ورأس حربته . ومن هنا بدأ باحثوا السياسة المقارنة يتطلعون لنظرية عامة لا تنطبق على العالم الغربي فحسب ، وإنما - أيضاً - على النظم غير الغربية ، بحيث تكون عامة وشاملة ، وقادرة على التنبؤ الدقيق ، وتكون - في الوقت نفسه - إمبريقية ، وليست معيارية مثالية .

والآن ، وبعد مرور ما يقرب من نصف قرن على هذه الثورة السلوكية ، وبعد الدخول في الثورة ما بعد السلوكية يثور التساؤل : هل حققت الثورة السلوكية أهدافها ؟ وهل استطاعت الوصول إلى ما ابتغت الوصول إليه ؟ وإذا كانت قد بدأت بالتبشير بسياسة مقارنة جديدة ، فإلى أي مدى تم تطبيق ذلك في الواقع البحثي والممارسة

الأكاديمية ؟ وهل حدث فعلاً تغير في المناهج التي يستخدمها العلماء والباحثون في حقل السياسة المقارنة ؟ وهل مازالت السياسة المقارنة تقوم بدورها في علم السياسية كما كانت في تاريخه ؟ وهل ما زال المنهج المقارن هو أهم المناهج في الدراسة السياسية ؟ .

تعكس تلك الأسئلة - بصورة عميقة - إشكالية مدى الحيوية التي يشهدها حقل السياسة المقارنة ، وقد ينظر إليها البعض على أنها تمثل أزمة عدم استقرار أو تعبر عن عدم وضوح داخل بنية علم السياسية عامة وحقل السياسة المقارنة خاصة . وقد دفعت هذه الحالة واحداً من أبرز علماء السياسة المقارنة المعاصرين «هاورد فيورده» إلى التساؤل حول ما إذا كان حقل السياسة المقارنة قد مات أو أوشك على الانتهاء . ولكن النظرة الإبستمولوجية للتطورات الحادثة داخل حقل السياسة المقارنة تبين لنا أن هذه التحولات هي جوهر الحيوية العلمية ، إذ إن الموت هو انتهاء الجدل وتوقف الجدلية داخل أي حقل علمي ، ولأن العلم يتطور بالتفاعل والتحول والتجديد والتغير ، أما الثبات والجمود فهما نهاية أية منظومة علمية أو بنية معرفية ، بل إن فكرة «الحداثة» في جوهرها المعرفي تقوم على نقد الواقع القائم المؤسس ، والسعي لتجاوزه وخلق واقع جديد ، كذلك إن فكرة «التجديد» في المنظومة المعرفية الإسلامية ترفض الركون والتقليد والثبات ، ومن هنا فإن التحول في هذا الحقل دليل عل حيويته وتجدده .

والناظر في التطورات المعاصرة في حقل السياسة المقارنة يشهد أنها لا تكاد تتوقف عند حد معين ، بل أن التغيرات الحادثة على مستوى الواقع تتطلب - وبصورة حتمية - تحولات على مستوى النظرية ، وإلا فقد العلم معناه ووظيفته ، فالانتقال من محورية الدولة إلى مركزية

مؤسسات أخرى فوق الدولة أو تحتها - مثل : الشركات عابرة القارات ، والاتحادات والتجمعات الدولية ، والتكتلات الاقتصادية ، أو مؤسسات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والأشخاص - دليل على تحول أساسي في بؤرة اهتمام حقل السياسة المقارنة . كذلك التغيرات التي يشهدها العالم على المستوى الاقتصادي والثقافي والسياسي والعسكري تدفع إلى إعادة فتح ملفات قديمة جديدة ، مثل : علاقة الاقتصادي بالسياسي ، ومفاهيم الدولة والسيادة والاستقلال . . . إلخ .

الهوامش والمراجع

(1) Harry Eckstein, "Unfinished Business: Reflections on the Scope of Comparative Politics" **Comparative Political Studies**, Vol.31, No.4, (Washington, August 1998) p. 505.

(2) Andrew Bennett, and Alexander L. George, "**Research Design Tasks in Case Study Methods**", A paper presented at the Macarthur Foundation Workshop on Case Study Methods, Beyer Center for Science and International Affairs (BCSIA), (Massachusetts, Harvard University, October 17-19, 1997) p.2.

(3) Atul Kohli, et al, "The Role of Theory in Comparative Politics: A Symposium", **World Politics**, Vol.48 (New Jersey, Princeton University, October 1995) p.46.

(4) Thomas S. Kuhn, **The Structure of Scientific Revolutions**, Second Edition (Chicago: The University of Chicago Press, 1970).

(5) Peter A. Hall, "**Aligning Ontology and Methodology in Comparative Politics**", A paper presented at The Annual Meeting of the American Political Science Association, (Washington D.C, August 31 to September 3, 2000) p.4.

(6) Howard J. Wiarda, "Is Comparative Politics Dead? Rethinking the Field in the Past - Cold War Era" **Third World Quarterly**, Vol.19, No,5, (United Kingdom: University of London, 1998) p.937

(7) Kohli, et al, op. cit., pp. 2-10.

(8) Ronald H. Chilcote, **Comparative Inquiry in Politics and Political Economy: Theories and Issues** (Boulder: Westview Press, 2000) pp.3-4.

(9) Jan W. Van Deth, "Comparative Politics and the Decline of the Nation - State in Western Europe", **European Journal of Political Research**, Vol.27 (United Kingdom: University of Essex, 1995) p.444.

(10) Howard J. Wiarda, "Is Comparative Politics Dead?" op. cit, pp.935-949.

(11) Howard J. Wiarda, **Corporatism and Comparative Politics: The other Great "ism"** (London and New York: M. E. Sharpe, 1997) pp.3-4.

(12) Howard J. Wiarda, "Is Comparative Politics Dead?" op. cit., p.935.

(13) Masanolu Ido, "**Labor Market Politics in the Age of Globalization: Italy, Japan, and the U.S.A**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, (Washington, D.C, August 31 to September 3, 2000).

(14) Howard J. Wiarda, "Is Comparative Politics Dead?" op. cit., pp. 934-949.

(15) Jan W. Van Deth, Comparative Politics and the Decline of the Nation - State in Western Europe", op. cit., p.443.

(16) Howard J. Wiarda, "Corporatism and Comparative Politics", op. cit., pp.3-4.

(17) Dorothy Ross, **The Origin of American Social Sciences** (United Kingdom, Cambridge: Cambridge University Press, 1991) p. xiii.

(18) Ronald H. Chilcote, op. cit., pp. 28-29.

(19) David Easton, "The New Revolution in Political Science", **American**

Political Science Review, Vol. 63, No.4, (Washington D.C, December, 1969) pp.1051-1061.

(20) Nasr M. Arif, **The Reenchantment of Political Science: An Epistemological Approach to the Theories of Comparative Politics,** (Lanham MD: University Press of America, 2001). And James A. Bill, and Robert L. Hardgrave, *Comparative Politics: The Quest for A Theory* (USA, Ohio: Charles E. Merrill Publishing Company, 1972) pp. 16-17.

(21) Ibid, pp.18-21.

(22) Jan W. Van Deth, "Equivalence in Comparative Political Researches", In: Jan W. Van Deth (ed.), **Comparative Politics and the Problem of Equivalence** (London and New York: Rout Ledge, 1998) pp. 1-16.

(23) Gabriel A. Almond, "The Development of Political Development", In: Gabriel A. Almound (ed.), *A* **Discipline Divided: Schools and Sects in Political Science** (London: Sage, 1990) pp.219 - 262.

(24) Harry Eckstein, op. cit., pp. 505 - 533.

(25) Andrew C. Janos, "Paradigms Revisited: Productonism, Globality, and Postmodernity in Comparative Politics", **World Politics**, Vol, 50 (New Jersey: Princeton University, October 1997), pp. 118 - 149.

(26) Abbas Pourgermi, "The Political Economy of Development: An Empirical Examination of the Wealth Theory of Democracy", **Journal of Theoretical Politics**, Vol.3, No.2, (London: London School of Economics and Political Science, April 1991), p.189.

(27) Howard J. Wiarda, "Toward the Future: Old and New Directions in

Comparative Politics", In: Howard J. Wiarda (ed.), **New Directions in Comparative Politics** (Oxford: Westview Press, 1991), p.233.

(28) Lim A. Hammergren, "Corporatism in Latin American Politics: A Reexamination of the "Unique" Tradition", **Comparative Politics**, Vol. 9, No. 4, (New York: University of New York, July 1977), pp.445-446.

(29) Ibid, p.446.

(30) Howard J. Warda, "Corporatism and Comparative Politics", op. cit., pp.1-4.

(31) Robert Fatton, "Bringing the Ruling Class Back in: Class State and Hegemony in Africa", **Comparative Politics**, Vol.20, No.3, (New York: University of New York, April 1988) p.253.

(32) Joel Migdal, **Strong, Societies and Weak States: States - Society Relations and State Capabilities in the Third World** (New Jersey: Princeton University Press, 1988), p.57

(33) Ibid, p.35.

(34) Howard J. Wiarda, "Is Comparative Politics Dead?" op. cit., p.938.

(35) Jan W. Van Deth, Comparative Politics, op. cit., pp.446 - 450.

(36) Ian Budge, **The New Challenge of Direct Democracy** (United Kingdom, Cambridge: Polity Press, 1996) p.1.

(37) Ibid, p.172.

(38) Rudiger Schmitt, "Beck of Readers, Viewers and Cat- Dog", In: Jan W. Van Deth (ed.), op. cit., pp. 222 - 246.

(39) Kelly D. Patterson, **Political Parties and the Maintenance of Liberal**

Democracy (New York: Columbia University Press, 1996)

(40) Howard J. Wiarda, "Is Comparative Politics Dead?" op. cit., pp. 939-940.

(41) Mehran Kamrava, **Understanding Comparative Politics** (London and New York: Routledge, 1996) pp. 77-117.

(42) Nicolas Van De Walle, "**Globalization and Democracy in the Developing World: A Review Essay**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (Washington D.C, August 31 to September 3, 2000).

(43) Annette Clear, "**The International Dimension of Democratization: Foreign Aid for the 1999 Indonesian Elections**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (Washington D.C, August 31 to September 3, 2000).

(44) Katherine Hite and Leonardo Morlino, "**Problematizing Authoritarian Legacies and "Good Democracy"**, A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (Washington D.C, August 31 to September 3, 2000).

(45) Chares D. Kenney, "**Elections and Regime Type: Democracy, Hybrid Regimes, and Authoritarianism**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (Washington D.C: August 31 to September 3, 2000).

(46) Michael Ross, "**Does Resources Wealth Impede Democratization?**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science

Association (Washington D.C, August 31 to September 3, 2000).

(47) Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpal (eds), **Bringing The State Back in,** (United Kingdom, Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

(48) Mehran Kamrava, op. cit., pp. 17-18.

(49) Daniel Treisman, "**The Theory of Two-Level Sates: Exploitation and Democratic Stability**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (Washington D.C: August 31 to September 3, 2000).

(50) Larry P. Goodson, "**The Talibanization of Pakistan: Roots of Societal Transformation**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (Washington D.C: August 31 to September 3, 2000).

(51) Kathryn Stones - Weiss, "**Wither the State? The Regional Sources of Russia's Post-Soviet Governance Crisis**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (Washington D.C: August 31 to September 3, 2000).

(52) Nelson Kasfir, "**The State Formation of Antistate Organization: Explaining Variation in the Development of Guerrilla Administrative Structures**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (Washington D.C: August 31 to September 3, 2000).

(53) Dennis Galvan, "**Institutional Bases of Ethnic Cooperation in Senegal**

and Central Java, Indonesia", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (Washington D.C: August 31 to September 3, 2000).

(54) Chales F. Andrain, *Comparative Political Systems: Policy Performance and Social Change* (London and New York: M.E. Sharpe, 1994).

(55) Nancy Brune and Geoffery Garrett, "**The Diffusion of Privatization in the Developing World**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (Washington D.C: August 31 to September 3, 2000).

(56) Lauren Morris Maclean, "**Legacies of the Past in Port-Colonial Africa ، State - Society linkage and the Politics of Social Polity in Ghana and Cote devour**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (Washington D.C: August 31 to September 3, 2000).

(57) De Walle, op. cit., p.10

(58) Damarys Cancache and Mitchell A. Seligson, "**The Economy, Democracy, and Opposition Voting in Latin America, A cross National Test of Competing Explanations**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (Washington D.C: August 31 to September 3, 2000).

(59) Christopher J. Anderson, and Yulia V. Tverdova, "**Corruption and Attitude Toward Government in Contemporary Democracy**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science

Association (Washington D.C: August 31 to September 3, 2000).

(60) Marc Morje Howard, "**Explaining Cross-National Variation in Civil Society: Institutional Design Civilization, or Prior Regme Type?**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (Washington D.C: August 31 to September 3, 2000).

(61) Jeff Haynes, **Third World Politics: A Concise Introduction** (United Kingdom, Oxford: Blackwell, 1996) pp.147-158.

(62) Ibid, pp.169-190.

(63) Thomas D. Zweifel and Patricia Novia, "**Democracies, Dictatorships and Infant Mortality**", A paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (Washington D.C: August 31 to September 3, 2000).

(64) John D. Nagle, **Introduction to Comparative Politics, Political System Performance in Three Worlds** (Chicago: Nelson - Hall Publishers, 1992).

(65) Nico Nelsson, et al (eds), **Renewing Government: Comparative and Inspiring Visions** (London: International Book, 1999).

(66) **Comparative Politics**, Vol. 23-32, (New York: University of New York, October 1990 July 2000).

(67) Howard J. Wiarda, Is Comparative Politics Dead?, op. cit., pp. 945-946.

نبذة عن المؤلف

حاصل على دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية بنظام الإشراف بين جامعتي القاهرة وميرلاند - كوليج بارك بالولايات المتحدة الأمريكية بتقدير مرتبة الشرف الأولى عام ١٩٩٥ ، عنوان الأطروحة «نظريات السياسة المقارنة وتطبيقها في دراسة النظم السياسية العربية» . ويعمل حالياً في قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، برتبة أستاذ مشارك ، وأستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد - الإمارات العربية المتحدة .

من الدراسات المنشورة باللغة العربية للمؤلف :

١ . «التنمية من منظور متجدد التميز ، العولمة ، ما بعد الحداثة» ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٣ .

٢ . «ابستمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي ، النظرية ، المنهج» ، بيروت ، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر ، ٢٠٠٢ .

٣ . «الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية : جدلية الداخلي والخارجي» ، في ندوة «الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة» ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ .

٤ . «أزمة الأحزاب السياسية في مصر : دراسة في اشكاليات الوجود والشرعية والوظيفة» ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام ، سلسلة الدراسات استراتيجية - العدد ١٣٢ ، ٢٠٠٣ .

٥ . «نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي» القاهرة ، دار القارىء العربي ١٩٩٢ ، السعودية ، الدار العالمية للكتاب الإسلامي ١٩٩٥ .

من الدراسات المنشورة باللغة الإنجليزية للمؤلف :

1. *The disenchantment of Political development: Epistemes, Culture, and Policies"* (Lanham MD: University Press of America, 2002).
2. *The Re-enchantment of Political Science: An Epistemological Approach to the Theories of Comparative Politics* (Lanham, MD: University Press of America, 2001.
3. *Western Political Science in a Non-Western Context: Theories of Comparative Politics in the Arab Academia*, (Lanham, MD: University Press of America, 2000).

القواعد العامة للنشر في هذه السلسلة

١ . يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره ، أو قدم للنشر في أماكن أخرى ، وأن لا توجد حقوق ملكية فكرية لأية جهة أخرى غير الباحث فيه .

٢ . يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية .

٣ . تتراوح عدد كلمات البحث ما بين ١٢٠٠٠-١٦٠٠٠ كلمة بما في ذلك الهوامش والمراجع .

٤ . يقدم البحث مطبوعاً على نسختين ورقيتين ومرفقاً مع ديسك يعمل وفق نظام Microsoft Word على أحد أنظمة Windows .

٥ . يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية .

٦ . تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة ، ويراعى عند كتابة الهامش ما يلي :

-الكتاب : المؤلف ، عنوان الكتاب ، (مكان النشر ، دار النشر ، سنة النشر) ، الصفحة .

-الدوريات : المؤلف ، عنوان البحث ، اسم الدورية ،العدد ، السنة ، الصفحة .

إجراءات النشر

١ . بعد قبول هيئة التحرير البحث بشكل أولي ، يتم البدء بإجراءات التحكيم .

٢ . يرسل البحث إلى اثنين من المحكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث .

٣ . يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه أو ضرورة إجراء تعديلات محددة خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ إرسال البحث للمحكمين .

٤ . في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة ، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر ونصف من تسلمه لهذه الملاحظات .

٥ . تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث ومضمونه .

٦ . يقدم المركز العلمي للدراسات السياسية مكافأة مالية عن البحوث والدراسات التي تقبل للنشر ، وذلك وفقاً لقواعد المكافآت الخاصة بالسلسلة .

٧ . تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً حصرياً للمركز العلمي للدراسات السياسية ، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة خطية من المركز .

إصدارات المركز العلمي للدراسات السياسية

سلسلة الكتاب الجامعي التدريسي في العلوم السياسية (بالتعاون مع قسم العلوم السياسية / جامعة اليرموك الأردنية)

١ . **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** / د . أحمد مصطفى الحسين .

٢ . **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية** / أ . د . وليد عبدالحيّ .

٣ . **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية** / أ . د . عبدالفتّاح الرشدان ود . محمد خليل الموسى .

سلسلة الدراسات النظرية في العلوم السياسية

٤ . **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية** / أ . د . شادية فتحي إبراهيم عبدالله .

الإصدارات النظرية في العلوم السياسية

٥ . **المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي** / أ . د . سيف الدين عبدالفتّاح (وآخرون) .

٦ . **دليل الباحثين في مجال العلوم السياسية** /(محرر) أ . د . أحمد سعيد نوفل .

٧ . **نظرية التنمية السياسية** / ريتشارد هيجوت ، ترجمة : أ . د . حمدي عبدالرّحمن ود . محمد عبدالرّحيم .

٨ . **الشرعية والسياسة : مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية** / د . جان – مارك كواكو ، ترجمة : د . خليل الطيار .

٩ . **التعددية الإثنية : إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية** / د . محمد عاشور مهدي .

١٠ . **النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي : منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر** / أ . د . سيف الدين عبدالفتّاح إسماعيل .

١١ . **مدخل إلى فهم تسوية الصراعات الحرب والسلام والنظام الدولي** / أ . د . بيتر فالنستين ، ترجمة : د . سعد السعد ومحمد دبور .